Journal Of the Iraqia University (73-10) August (2025)

ISSN(Print): 1813-4521 OnIine ISSN:2663-7502
Journal Of the Iraqia University
available online at: https://www.mabdaa.edu.iq

الحكم الرشيد بين عهد الامام علي (عليه السلام) لمالك الاشتر والحكم الرشيد في ماليزيا

دراسة مقارنة

احمد شاكر زيدان

أ م د جاسم محمد حرجان

جامعة بغداد / كلية العلوم الاسلامية

Good Governance between the Era of Imam Ali (peace be upon him) by Malik al-Ashtar and Good Governance in Malaysia
A Comparative Study

PhD Student: Ahmed Shaker Zidan
Second Researcher: Assistant Professor Jassim Muhammad Harjan
University of Baghdad - College of Islamic Sciences
ahmed.shaker2202p@cois.uobaghdad.edu.iq

الملخص

التي تسعى إلى استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الإسلامي الكلاسيكي للحكم الرشيد – كما ورد في عهد الإمام علي (عليه السلام) – والنموذج الماليزي المعاصر، بهدف فهم مدى التلاقي بين القيم الأخلاقية والدينية ومفاهيم الإدارة الحديثة، ومدى إمكانية الاستفادة من تلك التجارب في بناء أنظمة حكم رشيدة في عالمنا الإسلامي اليوم.كلمات مفتاحية : عهد – الامام علي – ماليزيا

Abstract

Which seeks to explore the similarities and differences between the classical Islamic model of good governance - as stated during the era of Imam Ali (peace be upon him) - and the contemporary Malaysian model, with the aim of understanding the extent of convergence between moral and religious values and modern management concepts, and the extent to which these experiences can be used to build systems of good governance in our Islamic world today.

Keywords: Covenant - Imam Ali - Malaysia

المقدمة:

يُعدُّ مفهوم الحكم الرشيد من المفاهيم المحورية في الفكر السياسي والإداري المعاصر، لما له من دورٍ أساسي في تحقيق التنمية المستدامة، وإرساء مبادئ العدالة، وتعزيز ثقة الشعوب في مؤسسات الدولة. ورغم حداثة هذا المفهوم بصيغته الغربية الحديثة، إلا أن جذوره تمتد عميقاً في الفكر السياسي الإسلامي، ويبرز في هذا السياق عهد الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) إلى مالك الأشتر، والذي يُعد وثيقة سياسية فريدة في مضامينها، حيث رسم من خلالها معالم الحكم الرشيد القائم على العدل، والمساواة، ومراعاة مصالح الرعية.وفي المقابل، تُعد ماليزيا من أبرز النماذج المعاصرة التي سعت إلى تطبيق مبادئ الحكم الرشيد ضمن سياقها السياسي والاقتصادي المتعدد الثقافات. وقد نجحت في تحقيق معدلات تنمية ملحوظة، إلى جانب تعزيز المشاركة الشعبية، والحفاظ على قدر من التوازن بين الهوية الدينية والتعددية السياسية.من هنا تنبع أهمية هذه الدراسة المقارنة، التي تسعى إلى استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الإسلامي الكلاسيكي للحكم الرشيد – كما ورد في عهد الإمام علي (عليه السلام) – والنموذج الماليزي المعاصر، بهدف فهم مدى التلاقي بين القيم الأخلاقية والدينية ومفاهيم الإدارة الحديثة، ومدى إمكانية الاستفادة من تلك التجارب في بناء أنظمة حكم رشيدة في عالمنا الإسلامي اليوم.

المطلب الأول: النماذج الاسلامية للحكم الرشيد نهج الامام علي عليه السلام

يعد الامام علي (عليه السلام) من ابرز الشخصيات الاسلامية التي قدمت رؤى عميقة حول الحكم الرشيد والادارة العادلة .ويمكن استخلاص مبادئ الحكم الرشيد من سيرته واقواله ولاسيما في عهده الذي كتبه لمالك الأشتر[١] عندما ولاه مصر. هذه المبادئ التي لا تزال تحظى بأهمية كبيرة في الفكر السياسي الاسلامي والاداري الاسلامي، ومن ابرز مبادئه :

١- **العدل والمساواة** كان الامام علي (عليه السلام) يرى ان العدل هو اساس الحكم الرشيد حيث قال: **(العدل يُصلح البرية)**[٢]

وقال (عليه السلام) : **((ان العدل ميزان الله سبحانه وتعالى الذي وضعه في الخلق ,ونصبه الاقامة الحق ,فلا تخالفه في ميزانه ,ولا تعارضه في سلطانه))**[٣]، موكدا ان تطبيق العدل يؤدي الى استقرار المجتمع وازدهاره وكان يعامل جميع الرعية بالتساوي بغض النظر عن انتماءاتهم العرقية او الدينية او الاجتماعية حيث قال: **(الناس صنفان : اما أخ لك في الدين ,او نظير لك في الخلق)**[4]

٢- **المساءلة والشفافية**المساءلة :حيث قال (عليه السلام) في عهدة لمالك الاشتر : **(فان لهم عليك حقا ,ولك عليهم حق)**[٥] الشفافية : حيث **قال (عليه السلام) : (من نصب نفسه للناس اماما فليبدأ بتعليم نفسه قبل تعليم غيره)**[٦]

٣- **مشاركة الناس في الحكم الشورى** حيث **قال (عليه السلام) : (من استبد برأيه هلك, ومن شاور الرجال شاركهم في عقولهم)**[٧]. الاستماع الى الشعب :قال عليه السلام في عهده لملك الاشتر **(واشعر قلبك الرحمة للرعية ,والمحبة لهم ,واللطف به)**[8]

٤- **سيادة القانون** احترام القانون حيث قال (عليه السلام) : **(ان الله فرض على ائمة العدل ان يقدروا انفسهم بضعفة الناس)**[٩] كان يؤكد ان الجميع متساوون امام القانون سواء كانوا قادة او عامة ,عربا او غير عرب مسلمين او غير مسلمين وقصة اليهودي المعروفة عندما اشتكى على الامام علي عليه السلام امام شريح القاضي وهو رئيس الدولة لم يتدخل الامام في الحكم ,بل قبل المثول امام القاضي كأي شخص عادي ,وهذا يدل على احترامه للقضاء واستقلاليته .

٥- **مكافحة الفساد** قال الأمام علي (عليه السلام) في عهده لمالك الأشتر: **(فإن في يدك مالًا من مال الله ,وانت خزانه).**[١٠] فقد كان صارما في محاربة الفساد المالي والأداري ومن اقواله (عليه السلام): **(ان أعظم الخيانة خيانة الامة ,وأفضع الغش غش الأئمة).**[١١] وكان من ثوابته تعيين الاكفاء حيث **قال (عليه السلام) : (من استعمل رجلًا من عصابة , وفي تلك العصابة من هو أرضى لله منه, فقد خان الله ورسوله والمؤمنين)**[١٢]

٦- **الاهتمام بالبيئة والموارد الطبيعية**قال الامام علي (عليه السلام) في الحفاظ على الموارد: (اتقوا الله في عباده وبلاده ,فإنكم مسؤولون حتى عن البقاع والبهائم)[١٣] والبقاع جمع بقعة، بالضم:. وهي القطعة من الأرض التي تختلف عن هيئة ما بجنبها من الارض[14]. اراد (عليه السلام) ان يوصي بكل ما في الارض من عباد وبلاد عاقل وغير عاقل حتى شملت وصيته البقاع من الارض واوصى بالبهائم وهي دواب الارض من الانعام وخصها بذلك كونها من الاحياء التي خلقها الله تبارك وتعالى لخدمة الانسان واطعامه.

٧-**التنمية المستدامة في فكر الامام علي (عليه السلام)**لا شك ان هنالك تلاقٍ بين فكر الامام علي (عليه السلام) ومفهوم التنمية المستدامة اذ ان هدفها الانسان وقد سبق الامام علي مفهوم التنمية بكثير من خلال خطبه ومنهجه في بناء الانسان اذ قال (عليه السلام) في عهده لمالك الاشتر: **(وليكن نظرك في عمارة الارض ابلغ من نظرك في استجلاب الخراج, لان ذلك لا يدرك الا بالعمارة ومن طلب الخراج بغير عمارة اخرب البلاد واهلك العباد).**[١٥] وعمارة الارض يعني احياء الارض وتحويلها الى ان تكون صالحة للعيش والانتفاع بخيراتها . هذة النقاط تظهر لنا ان مبادئ الامام علي عليه السلام في الحكم الرشيد كانت قائمة على العدل ,والشفافية , والمساءلة وسلطة القانون والاهتمام بالرعية.

المطلب الثاني نموذج للحكم الرشيد ـ ماليزيا انموذجًا

اولاً : نبذة مختصرة عن دولة ماليزيا الاسلام هو الدين الرسمي للدولة، حيث يشكل المسلمون حوالي ٦٠٪ من السكان وهنالك ديانات اخرى مثل البوذية ١٩٪ والمسيحية ٩٪ والهندوسية ٦٪، ونظام الحكم في ماليزيا هو نظام ملكي دستوري اتحادي مع وجود ديمقراطية برلمانية. تقع ماليزيا في جنوب شرق اسيا وتتكون من قسمين :**القسم الاول:** شبه الجزيرة الماليزية غرب ماليزيا وتحدها تايلاند من الشمال وسنغافورة من الجنوب **القسم الثاني:** شرق ماليزيا جزيرة بورنيو وتشترك في الحدود مع اندونيسيا وبروناي تشتهر ماليزيا بغاباتها الاستوائية والشواطئ الجميلة والجزر السياحية مثل لانكاوي وبينانغ وفيها ابراج شاهقة مثل برجا بتروناس التوأم في كوالامبورالذي كانا اطول برجين في العالم عند اكتمالهما .حصلت ماليزيا على استقلالها من برطانيا في ١٩٦٣/٨/٣١ ويبلغ عدد سكانها حوالي ٣٣ مليون حسب اخر احصاء سنة٢٠٢٣.

ثانياً : المقومات الاقتصادية لدولة ماليزيا

اولا: الصناعة تعتبر ماليزيا واحدة من اكبر الدول المصدرة للاكترونيات في العالم ثانيا: الزراعة تشتهر بانتاج زيت النخيل ثاني اكبر منتج في العالم والمطاط ثالثا: السياحة : تعتبر السياحة مصدرا مهما للدخل حيث تجذب ماليزيا ملايين السياح سنويًا .رابعا: النفط والغاز تمتلك ماليزيا احتياطيات كبيرة من النفط والغاز , خاصة في شرق ماليزيا.خامسًا : الخدمات المالية كوالالمبور هي مركز مالي مهم في جنوب شرق اسيا.تميزت ماليزيا بعد استقلالها بالتخلف والجهل بالإضافة إلى التعدد العرقي والديني الذي كان السبب في بقاء ماليزيا متأخرة نتيجة غياب العدالة في توزيع الثروة بين العرقيات المختلفة، حيث كان الصينيون هم من يملكون رأس المال وأصول التجارة والصناعة والهنود استأثروا بالتعليم والطب والحرف اليدوية، فلم يبق للسكان الأصليين المالاي الذين يمثلون الأغلبية المسلمة، إلا الزراعة والفلاحة التي يكون المردود فيه ضعيف ومحدود، وخاصة بعد أن كانوا يستقرون في الجبال التي تنعدم فيها المرافق العامة وأسباب التقدم، وبعد تولي محمد مهاتير[١٦] منصب رئيس الوزراء سنة ١٩٨١م ، كان عليه أن يبحث في أسباب التخلف ومعالجتها والقضاء عليها، ودفع الاقتصاد الماليزي بقوة كبيرة من أجل اللحاق بالقوة المنافسة سنغافورة التي أصبحت أكثر تقدماً بعد ما كانت جزء منها . كتب محمد مهاتير قبل تقلده لمنصب رئاسة الوزراء كتاب معضلة المالاي الذي شرح فيه أسباب التخلف ووصفه للمالاي بالكسل والخمول وغياب روح التغيير فيهم والإصلاح مما سبب اضطرابات العرقية ١٩٦٩م من خلال هذا المنطلق بدأت القيادة الرشيدة في عملية الإصلاح السياسي وتبني فلسفة الحكم الرشيد، حيث أنه يمثل الأسلوب الوحيد والضامن لنجاح عملية التنمية المستدامة وتحسين مؤشراتها، وبعد تبني الحكم الرشيد كأسلوب حكم بدأت القيادة بتخفيف الأعباء على الدولة والقطاع العام، بإشراك القطاع الخاص في عملية التنمية المستدامة وفتح الباب الواسع أمامه وأمام الاستثمارات الأجنبية التي قدمت لها العديد من الحوافز الضريبية، من أجل السماح بتدفق السيولة والتمويل بالعملة الصعبة وزيادة العمالة والقضاء على البطالة ودوران رأس المال بسلاسة وتمويل المشاريع وخاصة الهيكلية، فإشراك فواعل الحكم الرشيد في عملية التنمية المستدامة ساهم بالجزء الكبير في انتعاش الاقتصاد الماليزي وإعطاءه دفعة قوية من خلال تمليك الدولة لقطاعات حساسة وهامة خاصة بالبنى التحتية للاقتصاد الماليزي للقطاع الخاص، ولإدراكها بأنه قادر على التطوير والإنتاجية العالية وخلق فرص أكبر المناصب اعمل والقضاء على البطالة، هذا ما جعل إعادة إدماج المالاي في المجتمع الماليزي وحثهم على الهجرة من الأرياف إلى المدن من أجل كسب الخبرات والتعليم و تكوين رأس مال يمكن من خلاله المساهمة في عملية التنمية وتحسين مستوى معيشتهم، وسهل لهم عملية الاقتراض والاستثمار في مشاريع صغير يمكن تطويرها لتصبح شركات كبرى. إن عملية توزيع الثروة بشكل عادل، اختصرت على ماليزيا مراحل الاستقرار والاضطرابات والوقوف عند عقبة، وأعطت للقيادة الرشيدة مصداقية وكسبت رضى الشعب بعدما كانت في مستوى تطلعاته وطموحاته، رغم أن ماليزيا كانت فقيرة من حيث الموارد الأولية والطاقوية واعتمدت في إنتاجها على المطاط وزيت النخيل وبعد الزراعات الأخرى موجهة للاستهلاك المحلي، وبعد وضع الخطط الخمسية واستراتيجيات التصنيع بدأت ماليزيا تنتقل من مرحلة إلى أخرى تكون أكثر تقدماً من سابقتها، حتى أصبحت تعتمد في اقتصادها على العلم والمعرفة واستخدام تكنولوجيا عالية التقنية مما زاد في تسريع وتيرة الإنتاجية والتنمية، وأصبحت من مصدري التكنولوجيا العالية التقانة مما جعل التنمية في ماليزيا تعتمد على بدائل مختلفة ومصادر تمويل ودخل متعددة، مما حسن من مؤشرات التنمية المستدامة وجعل ماليزيا من بين الدول المرتفعة التنمية البشرية. فتطبيق ركائز الحكم الرشيد في ماليزيا وفّر مناخ سياسي مستقر ومناسب من أجل العمل والإبداع فالمساءلة والشفافية وسيادة القانون حافظة على حقوق الموطن الماليزي وتحسين مفهوم الديمقراطية وتطبيقه بما يتوافق مع مفاهيم وقيم وخصوصية المجتمع الماليزي التي يتميز بها، كما أن توفير العدل والمساواة قضى على الطبقية والاختلاف والاستغلال الذي مارسه الصينيون على المالاي بصفتهم الطبقة الفقيرة في أعمال السخرة والأعمال الشاقة، كما أن سياسة القضاء على الفساد بصفته الآفة الأكثر تأثيرا على طموحات الشعوب وتخلفها أنشأت ماليزيا هيئة لمكافحة الفساد والقضاء عليه من خلال مراقبة القيادة الرشيدة ومحاسبة المؤسسات الرسمية والخاصة الضالعة في مسائل الفساد من أجل عدم تفشي هذه الظاهرة في باقي مؤسسات الدولة و بين أفراد المجتمع.

ثالثاً : عوامل النجاح والتحديات ودور القيادة والمؤسسات شهدت ماليزيا تحولآ تنمويًا ملحوظًا في العقود الاخيرة ,حيث انتقلت من دولة تعتمد على الزراعة الى دولة صناعية متقدمة , ويعود جزء كبير من هذا النجاح الى تبني ماليزيا لمبادئ الحكم الرشيد الذي يعرف بأنه اسلوب ادارة فعال وشفاف وخاضع للمساءلة ,يهدف الى تحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية .

رابعاً : العوامل التي ساعدت على نجاح الحكم الرشيد في ماليزيا

١- المناخ السياسي يمثل حالة خاصة بين جيرانها ,بل بين الكثير من الدول النامية حيث يتميز بتهيئة الظروف الملائمة للاسراع بالتنمية الاقتصادية وذلك ان ماليزيا لم تتعرض لاستيلاء العسكريين على السلطة .

٢- يتم دائماً اتخاذ القرارات من خلال المفاوضات الجارية بين الاحزاب السياسية على اساس الانتماءات العرقية مما جعل سياسة ماليزيا توصف بانها ديمقراطية في جميع الحالات .

٣- تنتهج ماليزيا سياسة واضحة ضد التفجيرات النووية ,وقد اظهرت ذلك في معارضتها الشديدة للتجارب النووية الفرنسية وحملتها التي اسفرت عن توقيع الدول العشر في جنوب شرق اسيا المشاركة في (مجموعة آسيان) في عام ١٩٩٥م . بشأن وثيقة اعلان جنوب شرق اسيا منطقة خالية من الاسلحة النووية .وقد ساعد ذلك في توجيه التمويل المتاح للتنمية في المقام الاول بدلاً من الانفاق على التسليح واسلحة الدمار الشامل

٤- رفضت الحكومة الماليزية خفض المصروفات المخصصة لمشاريع البنية التحتية , والتي هي طريق الاقتصاد الى النمو المستقر في السنوات المقبلة لذلك ارتفع ترتيب ماليزيا لتصبح من بين افضل خمس دول اقتصادية في العالم من حيث القوة الاقتصادية المحلية .

٥- اتبعت ماليزيا استراتيجية تعتمد الى حد كبير على الذات بالاعتماد على السكان الأصليين للبلاد ,الذين يمثلون الاغلبية المسلمة .

٦- اهتمام ماليزيا بتحسين المؤشرات الاجتماعية لرأس المال البشري الاسلامي من خلال تحسين الظروف المعيشية والتعليمية والصحية للسكان الأصليين ,سواء كانوا من السكان الاصليين او المهاجريين المسلمين الذين ترحب السلطات باعادة توطينهم .

٧- اعتمدت ماليزيا بشكل كبير على الموارد الداخلية لتوفير رأس المال اللازم لتمويل الاستثمارات , حيث زاد اجمالي المدخرات المحلية بنسبة ٤٠٪بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٩٣ وزاد اجمالي الأستثمار المحلي بنسبة ٥٠٪ خلال نفس الفترة في رأي قال . د.محمود عبد الفاضل استاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة , انه في الوقت الذي يعاني فيه العالم النامي من مثلث المرض والفقر والجهل , كان لماليزيا ثالوث اخر دفعها الى التنمية منذ بداية الثمانينيات ,وهو مثلث النمو والتحديث والتصنيع .بأعتبار هذه القضايا الثلاث اولويات اقتصادية وطنية , كما تم التركيز على مفهوم (ماليزيا كشراكة) كما لو كانت شركة اعمال تجمع بين القطاع العام والخاص من ناحية وشراكة تجمع بين الأعراق والفئات الأجتماعية المختلفة التي يتشكل منها المجتمع الماليزي من ناحية اخرى .[17]يقول محمد مهاتير(لقد كانت رؤية عام ٢٠٢٠ هي الرؤية التي يريدها شعبنا من اعماق قلبه وهي تنسجم وتتوافق مع افضل تقاليد طريقة حياتنا بعينها نحن الماليزيين ... فحلت الكثير من قضايا التي لم تحل ...ونقلت افاق تفكير امتنا من مراعي الماشية قليلة الانتاج الى صنع مستقبل اكثر اشراقاً... واوضحت بكل جلاء ما كنا نحتاج فعله في جيلنا الثاني كبلد مستقل حتى يصبح الجيل الحالي اخر اجيال الماليزيين الذي يعيش في مجتمع يسمى ناميا ويصبح قبل نهاية عام ٢٠١٢ بلداً متقدماً تقدماً تاماً)[١٨].

الخاتمة

سعت الدراسة إلى استكشاف أوجه التشابه والاختلاف بين النموذج الإسلامي الكلاسيكي للحكم الرشيد – كما ورد في عهد الإمام علي (عليه السلام) – والنموذج الماليزي المعاصر، بهدف فهم مدى التلاقي بين القيم الأخلاقية والدينية ومفاهيم الإدارة الحديثة، ومدى إمكانية الاستفادة من تلك التجارب في بناء أنظمة حكم رشيدة في عالمنا الإسلامي اليوم.

المصادر

١- عهد الأمام علي بن ابي طالب الى مالك الأشتر هو وثيقة سياسية وادارية بعث بها الأمام الى واليه مالك الأشتر عندما ولاه مصر عام ٣٨هـ

٢- ابن أبي الحديد المعتزلي، شرح نهج البلاغة، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٣- الآمدي، غرر الحكم ودرر الكلم، دار الهادي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١٣هـ-١٩٩٢م.

٤- ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الافريقي المصري (ت٦٣٠-٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر- بيروت، ط١.

٥- (ماليزيا وتجربتها الاقتصادية (https://m.marefa.org/20-02-2021 .

٦- ماحاضير بن محمد , موسوعة ماحاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا, المجلد الخامس (ادارة الأقتصاد الماليزي) كوالالمبور، دار الفكر، ٢٠٠٤.

هوامش البحث

[١] عهد الأمام علي بن ابي طالب الى مالك الأشتر هو وثيقة سياسية وادارية بعث بها الأمام الى واليه مالك الأشتر عندما ولاه مصر عام ٣٨هـ

[٢] نهج البلاغة ، ج١ ,ص٢٨

[٣] غرر ا لحكم ,٨٦٣,٣٤٦٤,٤٧٨٩,١٩٥٤

[4] (نهج البلاغة ,الرسالة ٥٣)

[٥] المصدر نفسه.

[٦] (نهج البلاغة ,الحكمة ٧٣)

[٧] (نهج البلاغة ,الحكمة ١٦١)

[8] (نهج البلاغة , الحكمة ٥٣)

[٩] (نهج البلاغة ,الخطبة٢١٦)

[١٠] (نهج البلاغة ,الحكمة ,١٦٧)

[١١] (نهج البلاغة :٣٨٣ عهده لمالك الاشتر)

[١٢] (نهج البلاغة ,الحكمة ,١٦٧)

[١٣] (نهج البلاغة ,الحكمة ,١٦٧)

[14] (ينظرلسان العرب ,بقع،٨.١٨)

[١٥] (نهج البلاغة ,الرسالة ,٥٣)

[١٦] محمد مهاتير, ولد سنة ١٩٢٥م في مدينة الورستياربولاية كيدا شمال ماليزيا حصل على منحه لدراسة الطب نظرا لتفوقه واجتهاده ,بدأالعمل السياسي عام ١٩٤٦م وفي عام ١٩٦٤ م دخل البرلمان نائباً هزم بأنتخابات ١٩٦٩م ثم عاد عضوا بالبرلمان سنة ١٩٧٤م عين وزيراً للتعليم ثم اصبح نائب رئيس الوزراء (حسين عون) تولى منصب وزير الصناعة وفي عام ١٩٨٧م اعيد انتخابه عضواً بالبرلمان وفي عام ١٩٨١ م اصبح مهاتير محمد رابع رئيس وزراء لماليزيا منذ الأستقلال ,سعد علي حسين ,الدكتور مهاتير محمد (رئيس وزراء ماليزيا الأسبق)شخصيات سياسية ,العدد ٢٩ ,٢٠٠٣ ,ص٢

[17] (ماليزيا ـوتجربتها الاقتصادية (https://m.marefa.org/20-02-2021 ( )

((ما حاضير بن محمد ,٢٠٠٤ موسوعة ماحاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا, ١٠ مجلدات المجلد الخامس (ادارة الأقتصاد الماليزي) كوالالمبور دار الفكر ,ص ٢٠١

[١٨] ((ما حاضير بن محمد ,٢٠٠٤ موسوعة ماحاضير بن محمد رئيس وزراء ماليزيا, ١٠ مجلدات المجلد الخامس (ادارة الأقتصاد الماليزي) كوالالمبور دار الفكر ,ص ٢٠١